جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة			
المحور رقم - 1 -	دراسة أشكال ووسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		
عنوان المداخلة	برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المأمول والواقع		
الإسم واللقب	بلال شيخي	حمزة كبلوتي	المهدي حجاج
المؤهل العلمي	دكتوراه	-	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر أ	أستاذ مساعد	أستاذ محاضر
التخصص	مالية ومحاسبة	محاسبة	مالية ومحاسبة
المؤسسة	جامعة بومرداس	جامعة عنابة	جامعة بومرداس
ملاحظات			

الملخص

هدف هذه الدراسة إلى التطرق لأهم البرامج التي تم اعتمادها في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما واقع تطبيقها، ولهذا الغرض تم الإحاطة بجوانب الموضوع ككل من خلال التعرف على مختلف التعاريف التي تناولت مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومفهوم التأهيل مع إبراز أهم متطلباته، بعدها تم عرض أهم برامج التأهيل المتبناة ومدى تطبيقها. وكنتيجة إن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم ترتقي إلى الحجم الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من هذا النوع من المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، برنامج التأهيل، المؤسسة الجزائرية

Résumé

Cette étude vise à aborder les programmes les plus importants adoptés en Algérie pour la mise à niveau des petites et moyennes entreprises et la réalité de leur application. En effet, ce sujet a été mis en évidence dans son ensemble, en identifiant les différentes définitions qu'ont abordées le concept de petites et moyennes entreprises et le concept de la mise à niveau tout en soulignant les exigences. Ensuite, les plus importants programmes de la mise à niveau adoptés ont été présentés ainsi que leur application. Cette étude a montré que les programmes de la mise à niveau pour les petites et moyennes entreprises en Algérie, n'ont pas répondu aux objectifs attende.

Mots clés: Pme, Mise à niveau, Programme de la mise à niveau, Entreprise Algérienne

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المقدمة

واجه الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات صعوبات مختلفة مرتبطة بزيادة حدة المديونية وتراجع أسعار البترول ولهذا شرعت السلطات الوصية بتبنيها إصلاحات اقتصادية وعمدت بذلك على تنفيذ سياسات مالية واقتصادية في مجالات التنمية. ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد أهم القطاعات التي توليها الدولة اهتماما بالغا ومتزايدا لدفعه وتطويره، وقد ظهر هذا الاهتمام بشكل واضح بإنشاء وزارة خاصة به، هذه الهيئة التي أصبحت رسميا مكلفة بتوفير جميع الظروف الملائمة لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع إستراتيجية تهدف إلى تدعيمها وترقيتها. وهذا وعيا من الدولة بالدور الذي تستطيع أن تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى النجاحات التي حققتها في العديد من الدول التي استطاعت الاستفادة من مزايا هذه المؤسسات من خلال تكثيف نسيج الاقتصاد الوطني والاعتماد عليها في توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المحلية من خلال قدرة انتشارها الواسع على المستوى الوطني، إن كل هذا فرض على الدولة اعتماد إستراتيجية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بالمؤسسة الجزائرية من خلال تبني مجموعة من البرامج لتأهيل هذه المؤسسات وزيادة قدرتها التنافسية محليا ودوليا وتعظيم الاستفادة منها.

الإشكالية

استنادا على العرض المقدم وتتضح معالم إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما هو واقع البرامج التي تبنتها الدولة الجزائرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإحاطة بجوانب الموضوع تتفرع الأسئلة الفرعية التالية عن سؤال الإشكالية

- ماذا نعني بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي أهم متطلباته؟
- ما هي أهم البرامج التي تبنتها السلطات الوصية في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة من خلال الموضوع المتناول، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بأهمية كبيرة في أهم وأحسن الاقتصاديات العالمية والمتطورة منها قبل المتخلفة، والجزائر كغيرها من هذه الاقتصاديات تبحث عن الوصول إلى الاستفادة القصوى من هذا النوع من الشركات وذلك من خلال تطبيق عدة برامج ومنها برامج التأهيل التي مضت الجزائر فيها منذ عدة سنوات وعليه تأتي هذه الدراسة لتطرق إلى أهم هذه البرامج.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها؛
- التعريف بمفهوم التأهيل وأهم متطلباته؛
- التطرق إلى أهم البرامج المطبقة في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم خصائصها

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد وردت عدة تعاريف لهذه المؤسسات من بينها ما يلي:[1]

1. **تعريف منظمة العمل الدولية:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها " تلك المؤسسات الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة ويديرها مالكها ويصل عدد العاملين فيها إلى 250عاملا.
2. **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة:** وتعرفها على أنها " كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية واليدوية والحرفية إضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة سواء تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تتخذ هذا الشكل.
3. **تعريف الاتحاد الأوروبي:** اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في افريل 1996 على ثلاثة معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال، واستقلالية المؤسسة. وقد فرق الاتحاد الأوروبي في تعريفه بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات حسب الاتحاد الأوروبي

Critères / Type d'entreprise	Effectifs	Chiffre d'affaires	Total du bilan
Micro-entreprise	1 à 9	2 millions d'euros	2 millions d'euros
Petite entreprise (PE)	10 à 49	10 millions d'euros	10 millions d'euros
Moyenne entreprise (ME)	50 à 250	50 millions d'euros	43 millions d'euros

Source: Houria Sekkal, forces Et Faiblesses De La Petite Et Moyenne Entreprise Privée Algérienne Dans Le contexte Des Reformes Economiques, Mémoire De Magister en sciences économiques, Université d'Oran, 2012, p: 20.

أما التعريف المعتمد في الجزائر يتلخص في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،[2] والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال،[3] حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة المتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5، 6، 7، منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:[4]

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري؛
- تستوفي معايير الاستقلالية؛
- بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات حسب القانون الجزائري

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 – 09 عامل	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 – 49 عامل	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار

متوسطة	من 50 – 250 عامل	من 200 مليون دينار – 2 مليار دينار	من100 إلى 500مليون دينار

المصدر :عبيرات مقدم، مصطفى بن النوي، العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة دراسات ،العدد رقم 19، جامعة عمار ثليجي، الاغواط 2013.

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الكبيرة في عدة نقاط من أهمها الخصوصية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها المرونة التي تساعد هذه المؤسسات على القابلية لتغيير بكل سهولة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب جهود هائلة سواء كانت مادية أو بشرية وسنحاول أن نوضح خصائصها.[5]

***1.* سهولة التأسيس**

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال قليلة نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

***2.* استقلالية الإدارة ومرونتها**

تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق النجاح لها ويترتب على ذلك ما يلي:

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزويد بالاستشارات والخبرات الجديدة.
- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة(كالإيجار والاهتلاك) وانخفاض الأجور المدفوعة للعاملين فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بالأسعار أقل نسبيا؛
- نقص الروتين والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

***3.* الكفاءة الاقتصادية**

في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع التحول الاقتصادي الذي تستفيد منه المؤسسات الكبيرة، ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل منافسيها الكبار .

***4.* القدرة على الانتشار الواسع**

تملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم وهذا الانتشار ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف الولايات وقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق، وساهم في إعادة التوزيع السكاني للدولة.

***5.* التدقيق في الإبداع والاختراع**

حيث تتوفر فيها القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العملي، خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية، من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين.

***6.* المناولة**

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة من وسائل الدعم للمؤسسات الكبيرة وهذا من خلال قيام الأولى بمجموعة من المهام في إطار التعاون لخدمة الثانية.

المطلب الثاني: مفهوم التأهيل وفرق بين برنامج التأهيل وبرنامج التعديل الهيكلي

أولا: تعريف التأهيل

إن مصطلح التأهيل كان أول ظهور له من خلال التجربة البرتغالية وهذا في إطار التحضير لاندماجها في الاتحاد الأوربي سنة 1988 من خلال البرنامج الاستراتيجي لمرونة وعصرنة الاقتصاد البرتغالي، والذي يهدف إلى عصرنة البني التحتية الداعمة لقطاع الصناعة. تقوية قواعد التكوين المهني توجيه التمويل لغرض الاستثمار المنتج للمؤسسات. خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها. تحسين الإنتاجية والجودة للنسيج الصناعي. ونتج عن هذا البرنامج قطاعات صناعية جديدة وتطوير الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والتي تخلق مناصب شغل، والتي تقدم مبادرات التأهيل في سياق اقتصاد التنمية.

وعليه يمكن تعريف التأهيل: " يعرف على انه عملية مستمرة للتمهين والتفكير، المعلومات والتثقيف لغرض اكتساب وضعيات جديدة، أساليب تفكير وسلوكيات، طرائق تسيير ديناميكية مبتكرة. وتترجم عملية التأهيل بـ:[6]

- تبني ممارسات جيدة للتسيير متكيفة مع كل تطور؛
- تقوية الموارد البشرية(التأطير والتكوين)؛
- الفهم الجيد للسوق وتموضع المؤسسة؛
- تطبيق إستراتيجية للتنمية؛
- البحث الدائم عن الابتكار.

نعني كذلك بالتأهيل: عرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995:[7] «بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات » ثم طورته خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني « الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر»

أما تعريف الوزير الجزائري محمد بن مرادي : إن تأهيل المؤسسات يعد سياسة ضرورية لإستراتيجية دفع وتطوير الصناعة التي أطلقتها السلطات العمومية وتسعى خاصة إلى:[8]

- تكييف المؤسسة وبيئتها مع متطلبات التبادل الحر؛
- إدخال طريقة لتطوير وتعزيز نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف للمؤسسة.

إن عملية التأهيل هدفها دفع جهاز الإنتاج وتكثيف الإنتاجية، وتترجم بتحديد هدفين على المؤسسة بلوغهما:

- أن تصبح منافسة في مجال الأسعار والنوعية والابتكار؛
- أن تكون قادرة على المتابعة والتحكم في التطور التقني للأسواق.

ثانيا: الفرق بين برنامج التأهيل وبرنامج التعديل الهيكلي

يعتبر برنامج التأهيل تتويج لمسار من التطورات والتحولات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية في بلادنا بدءا من عمليات إعادة الهيكلة وانتهاء بالمشروع في عمليات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص، وهناك فرق مابين التعديل وبرنامج التأهيل حيث أن الأول يرتكز على إعادة تكوين التوازنات الاقتصادية والمالية المفقودة وذلك بمواردها الخاصة بدون اللجوء للمساعدات أو الديون فالرهان أكثر خطورة من الخلل الوظيفي

للمؤسسات الداعمة والتي لا تتحمل التكاليف. أما برنامج التأهيل يرتكز على رفع القيم، المسيرين، والأداء في مستوى المنافسين الحالين والمستقبلين خلال فترة زمنية، ومنه برنامج التعديل يسمح بالبقاء والتطور في الوقت الراهن إلا أن برنامج التأهيل يهدف إلى تمكين المؤسسة من المقاومة وضمان البقاء والتطور في البيئة المستقبلية. إضافة إلى أن برنامج التعديل يكون للمؤسسة التي تتميز بعدم الاستقرار المالي الذي قد يؤدي إلى الإفلاس وسوء تسيير مجموعة وظائف المؤسسة ويحتاج برنامج التعديل إلى القياسات التالية:

- التركيز على الأنشطة المهمة والرئيسية؛
- تخفيض العمالة؛
- إعادة الهيكلة المالية والتطهير المالي؛
- إعادة تنظيم الخلل الوظيفي؛
- التخطيط المرن والمسؤولية حول المراحل المحددة للتحقيق؛
- التعليم وثقافة الموارد البشرية.

وهناك مؤسسات تحتاج المرور على مخطط تعديل قبل المرور على برنامج التأهيل على عكس المؤسسة التي تندمج برنامج التأهيلي فهي تتمتع بتوازن مالي ويمكن لها رفع أدائها، فبرنامج التأهيل هو لهدف القيام بتعديل واقي ونهائي.[9]

المطلب الثالث: متطلبات عملية التأهيل

لقد رأينا فيما سبق أهم الدوافع أو الصعوبات التي تواجه المؤسسة والتي تحد من كفاءتها الاقتصادية وبالتالي من قدرتها التنافسية أمام الوضع الجديد المتميز بسيطرة وتفوق المؤسسات التي تتميز بكفاءة عالية. وإنتاجيتها المرتفعة وقدرتها التقنية والتكنولوجية والإدارية والتسويقية الكبيرة. فالاقتصاد الوطني يعول على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع بالقطاع الصناعي إلا انه لبد من توفر مجموعة المتطلبات لعملية التأهيل وهي كما يلي:[10]

أولا: التخطيط الاستراتيجي

تتعلق العملية بتحضير الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مردوديتها، حيث يعتبر التخطيط الاستراتيجي بعملية تحديد نظامي، فهو يقدم إلى المؤسسة وسيلة التحليل بنظام التوقعات الاقتصادية والتنافسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل. يهدف التخطيط الاستراتيجي إلى اخذ القرارات من طرف الإدارة بحيث يسمح لها بتحديد ودراسة العوامل الرئيسية الداخلية والخارجية المؤثرة على المؤسسة. كما يهدف إلى تحسين المردودية التنظيمية ويستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير وتكييف خدمات ونشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها وزبائنها.

ثانيا: التسويق

على المؤسسة أن تقوم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها وذلك بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك وذلك عن طريق:

- تطوير المنتجات لضمان تسويقها على أسس علمية مما يتلاءم ورغبات المستهلكين؛
- الاهتمام بالدعاية والإعلان لمنتجات المؤسسة؛
- العمل على تنشيط مبيعات المؤسسة في الأسواق المحلية والخارجية.

ثالثا: تأهيل الموارد البشرية

يعد الاستخدام الفعال للموارد البشرية طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظرا لأهمية هذا العامل يتوجب اتحاد عدد من التدابير والإجراءات لتكوينه وتأهيله وذلك على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الكلي. فعلى مستوى المؤسسة يجب العمل على:

- إجراء دورات تكوينية ورسكلة الموظفين لاكتساب التقنيات الحديثة في جميع مجالات التسيير، الإنتاج ،التسويق، ....الخ؛

- القضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كإقصاء والتهميش واللا مساواة؛
- الاحتكاك مع المؤسسات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والمعارف؛
- تكريس ثقافة التقاسم بين أفرادها وبعث فيهم روح التبادل الحر للمعلومات والمعارف والكفاءات.

أما على مستوى الكلي فيتطلب من الهيئات المعنية إيجاد السبل الكفيلة لتأهيل كإنشاء هيئات وطنية لرصد ومتابعة التطورات المعرفية والتأهيلية.

رابعا: العمل بمعايير وقياسات النوعية

حتى يتسنى لمؤسستنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية والارتقاء إلى مصاف المؤسسات الناجحة يتوجب أن تلتزم بموصفات قياسية محددة، تخص مواصفات السلع والخدمات، حيث لا يمكن اليوم لأية مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات المواد الأولية المواد المصنعة مواد التعبئة والتغليف.

خامسا: التجديد التكنولوجي

تحتل إستراتيجية التجديد التكنولوجي مكان الصدارة ضمن استراتيجيات المؤسسة ذلك لان التجديد أصبح خيارا استراتيجيا لا مفر منه فهو السبيل الوحيد شاملا لمختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات التجديد في المنتجات التجديد في العمليات التجديد في التنظيم التجديد في الموارد البشرية...الخ.

سادسا: تطبيق إستراتيجية التنافس

تحديد إستراتيجية لتنافس من خلال ثلاثة مكونات أساسية:

- طريقة التنافس: وتشمل إستراتيجية المنتج إستراتيجية الموقع إستراتيجية التسعير إستراتيجية التوزيع إستراتيجية التصنيع....الخ؛
- حلبة التنافس وتتضمن اختيار ميدان التنافس الأسواق والمنافسين؛
- أساس التنافس ويشمل الأصول والمهارات المتوفرة لدى المؤسسة والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المتواصلة.

سابعا: التعرف على التكنولوجيا الجديدة

تعتبر التكنولوجيا عنصر ضروري للتنمية لان الثروة التي تبحث عنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللحصول عليها هناك عدة طرق منها التطوير الداخلي للتكنولوجية عن طريق التراخيص، التحالف مع المؤسسات ذات الخبرة العالمية الأبحاث والتطوير عن طريق التعاون علاقات الميدان الجامعي....الخ.

ثامنا: تطوير الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة

لتطوير الإبداع التكنولوجي بشكل ايجابي داخل المؤسسة يجب أن تتوفر عدة عوامل منها:

- الطاقات وبالإمكانيات المالية والتسعيرية (فرق تسييرية كفاءة على جميع المستويات) والتجارية (قنوات توزيع أو شبكة توزيع) وخبرات تكنولوجية؛
- امتلاك معارف ومعلومات كافية عن السوق أو دراسته؛
- قدرات تسييرية ذات كفاءة ومؤهلة قادرة على إحداث البحث التطبيقي.

تاسعا: تأهيل محيط المؤسسة

إن تأهيل المحيط يشكل أمر ضروريا لتمكين المؤسسة من تحسين أدائها والوصول إلى الرفع من قدراتها الإنتاجية وتحسين تنافسيتها، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة كالجهاز الإداري الجهاز الجبائي والمالي، التشريعي، التنظيمي التي تتعامل معها المؤسسة.

المطلب الرابع: البرامج المطبقة في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تبنت الجزائر عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم اختلاف هذه البرامج في التوقيت أو الحجم أو وسائل التطبيق إلا إن الهدف الأساسي هو تأهيل هذه المؤسسات لتعظيم الاستفادة منها ويمكن أن نذكر أهم هذه البرامج كما يلي:

أولا: برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة (2000– 2010)

أطلق برنامج تأهيل المؤسسات منذ سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعيةUNIDO تقدر بـ 1.200.000 دولار ومساهمة ميزانية التجهيز لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة تقدر بـ 120.000.000 دج من خلال ثلاثة عمليات ريادية للمساعدة التقنية ومس مجموعة من المؤسسات العمومية والخاصة وتم تدعيمها وتوطيدها ابتداء من 2002 بواسطة موارد صندوق ترقية التنافسية الصناعية. والذي تم فتحه بموجب قانون المالية لسنة 2000، حيث تم فتح لدى كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 120-302 عنوانه " صندوق ترقية التنافسية الصناعية " مكلف بتسيير المساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة من اجل عمليات التأهيل وتطوير التنافسية الصناعية.[11]

إن هذا البرنامج يندرج في إطار عملية شاملة لترقية التنافسية الصناعية التي تركز على تحسين أداء المؤسسات الصناعية وتأهيل محيطها المباشر وذلك بمساندة الدولة للمؤسسات القادرة على تحسين أدائها والرفع من كفاءتها والتي تقبل بذل جهود كبيرة لاكتساب قدر من التنافسية يقترب أو يصل إلى المستوى الدولي. وعليه فان برنامج تأهيل المؤسسات استرتيجية تمت صياغتها بكيفية معينة لمساعدة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة لتكييفها لمواجهة الأفاق الجديدة المزيلة للحواجز الجمركية مع فتح الأسواق واندماج الاقتصاد الجزائري في فضاءات التبادل الحر.

***1.* هيئات تسيير برنامج التأهيل**

من اجل تنفيذ البرنامج تم إحداث وتنصيب هياكل وهيئات بواسطة قرارات مشتركة بين وزارتي الصناعة وإعادة الهيكلة ووزارة المالية لمتابعة وتقييم أعمال " صندوق ترقية التنافسية الصناعية وأسندت مهامها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية أما الأطراف الأساسين للبرنامج هم:[12]

- المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (مكلف بتسيير برنامج التأهيل)؛
- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية(مكلف بدراسة ملفات الترشح)؛
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية (مكلف بتسيير الموارد المالية المخصصة لتأهيل المؤسسات)؛
- البنوك (مكلفة بمساعدة المؤسسات للقيام بالتأهيل من خلال عملية القروض)؛ هياكل الدعم ذات الطابع الخدمي مثل المراكز التقنية المتخصصة، مكاتب الدراسات والتشخيص.....الخ (مكلفة بمرافقة المؤسسات أثناء قيامها بعملية التأهيل).

***2.* أهداف البرنامج**

يكمن تجسيد أهداف برنامج التأهيل من خلال ثلاثة مستويات كما يلي:[13]

الشكل رقم (01): أهداف برنامج التأهيل

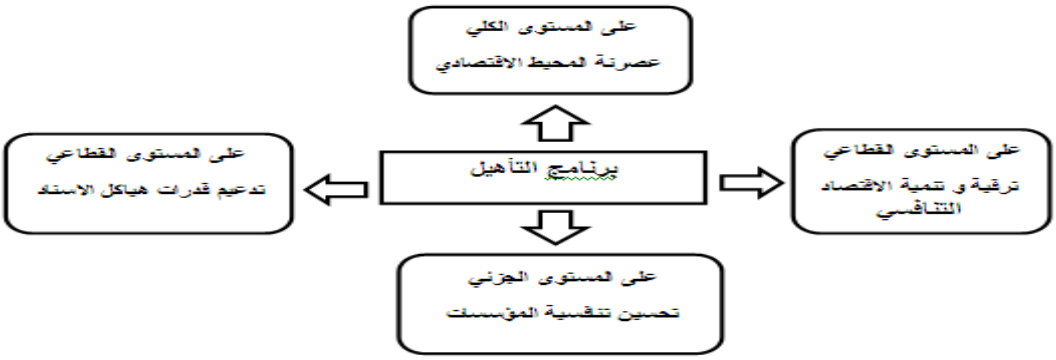

Source:Mohamed lamine Dhaoui et Boualam abassi**. Restructuration et mise à niveau d'entreprise**. Guide méthodologique ministère de l'industrie et ONUDI، ALGER ،2003, p:74

1.2 على المستوى الكلي

يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في:

- إعداد سياسات اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع المستوى التأهيلين،
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات بالقيام بنشاطات على المستوى القطاعي والجزئي؛
- إعداد برنامج لتأهيل المؤسسة الاقتصادية ومحيطها؛
- إعداد برنامج للتحسين والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات.

2.2 على مستوى القطاعي

إن نجاح إي برنامج تأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشاركة في تنفيذه، فالبرنامج يهدف الى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها. وأهم الجوانب التي يمسها برنامج التأهيل بهذا الخصوص:

- البنوك والمؤسسات المالية،
- المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات،
- هيئات تسيير المناطق الصناعية،
- مكاتب الدراسات،

3.2 على المستوى الجزئي

إن هذا البرنامج لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية بل على هذه الأخيرة أن تكون لها إرادة الانخراط في هذه البرنامج وما على الدولة إلا المساعدة تلك المؤسسة التي تستجيب لشروط الاستفادة ببرنامج التأهيل، ويمكن تلخيص أهداف التأهيل:

- تحسين تسيير المؤسسة،
- تحسين تنافسية المؤسسات،
- مساهمة المؤسسة في توفير مناصب الشغل.

وعليه إن إجراءات تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي تتمثل في القيام بمجموعة من الأعمال على مستوى المؤسسة وعلى مستوى محيط المباشر لها. ويمكن التعبير عن مسار عملية التأهيل من خلال الشكل رقم (02)، إذ نلاحظ من خلال الشكل أن برنامج التأهيل يتعلق بجانبين أساسيين

الأول يتعلق بتأهيل المؤسسة والتي تنطلق من التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل وخطة التمويل لتصل إلى الموافقة على المخطط ثم تنفيذه ومتابعته، والجانب الثاني يتعلق بتأهيل المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسة . والذي يتضمن الجانب القانوني والتشريعي زيادة على توفير البنية التحتية والخدمات اللازمة من اجل الرفع من وتيرة وأداء المؤسسات والتسهيل من مهام المؤسسات على انجاز مختلف النشاطات والإجراءات اللازمة في إطار عملية التأهيل هذا مع التأكيد على ضرورة تأهيل القطاع المالي والمصرفي والذي يعتبر عصب الحياة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية كل هذه الخطوات تؤدي بدورها الحث والتشجيع على الاستثمار بفعل تلقائي حيث تستطيع المؤسسات العمل في ظروف محفزة وأكثر ملائمة.

بناء على ما سبق تصل المؤسسة إلى مجموعة من التحسينات على نظام تسييرها وإنتاجها سواء تعلق الأمر بعصرنة التجهيزات نظام التسيير والإنتاج تكوين وتأهيل الموارد البشرية، العمل بمقاييس الجودة العالمية والدخول أسواق جديدة وإبرام اتفاقيات الشراكة، ومن خلال ذلك يصبح بإمكان المؤسسة تنمية تنافسيتها في السوق المحلي للوصول إلى التصدير "السوق الخارجي.

الشكل رقم (02): مسار برنامج التأهيل

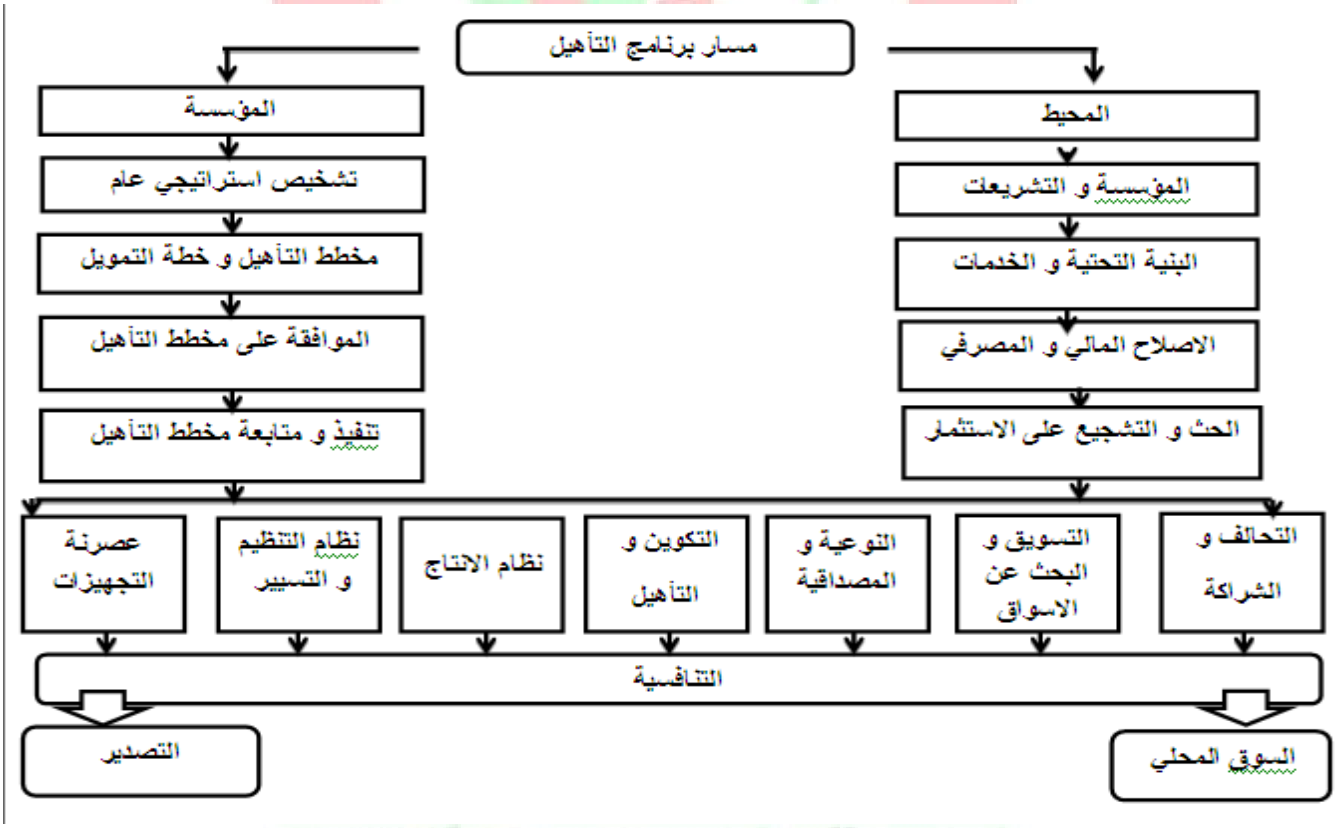

Source: Mohamed lamine Dhaoui et Boualamabass, op- cit : 07.

3. نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

في فترة نشاط برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية كانت نتائج هذا البرنامج كالتالي:[14]

- العدد الكلي للمؤسسات المستقبلة 433 مؤسسة منها 239 مؤسسة عمومية و194 مؤسسة خاصة؛
- عدد المؤسسات المعالجة 427 مؤسسة منها 240 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة؛
- عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج 310 مؤسسة كان منها 159 مؤسسة عمومية و151 مؤسسة خاصة؛

- عدد المؤسسات المرفوضة 117 منها 80 عمومية والباقي مؤسسات خاصة. ومن الملاحظ أن عدد المؤسسات المستقبلة لم تكمل إجراءات التأهيل فهناك بعض المؤسسات اكتفت بعمليات التشخيص الأولى فقط. وكان قبول 310 مؤسسة في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وهي موزعة على النشاطات الزراعية الغذائية وأدوات البناء والكيمياء والصيدلة والورق والبلاستيك والنسيج والجلود وخدمات الدعم والكهرباء والإلكترونيك، حيث استفاد قطاع الزراعة الغذائية أكثر من غيره من القطاعات الأخرى من برنامج التأهيل الصناعي.

ثانيا: البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2006-2012)

سطرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل اقل من 20 عاملا، وتمت الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة يوم 10 ديسمبر 2003، كما وافق عليه مجلس الوزراء يوم 8 مارس 2004 وهذا البرنامج بغطي 6 سنوات وبدا تنفيذه في سنة 2006 ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 6 مليار دينار جزائري.[15]

إن هذا البرنامج جاء في إطار القانون التوجيهي المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص المادة 18 منه التي تنص على أن تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من اجل تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية. ويمكن حصر أهم دوافع تطبيق هذا البرنامج في النقاط التالية:[16]

- إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحيري التجارة الخارجية وتفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها الارتقاء بمستواها التكنولوجي، التسييري والتنظيمي وهذا يتطلب برامج خاصة لتأهيلها؛
- تشكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الركن الثاني للإصلاحات الاقتصادية، وبالنظر إلى عدد الذي وصل عند نهاية السداسي الثاني من عام 2006 إلى 269282 مؤسسة عامة وخاصة تشغل حوالي 924746 عامل مصرح بهم، وتساهم بأكثر من 47% في الناتج الداخلي الإجمالي؛
- برامج التأهيل السابقة الموجودة والمنفذة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لا تعني بالمؤسسات التي تشغل اقل من 20 عامل، رغم أن هذه الأخيرة تشكل ما نسبته 97 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. الهيئات المكلفة بالبرنامج

هي في العموم أربع أجهزة تم استحداثها بالتشاور مع جمعية أرباب العمل ومختلف الجمعيات المهنية نوضحها فيما يلي:[17]

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. إجراءات التأهيل

لا تختلف إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الإجراءات المعتمدة في تأهيل المؤسسات الصناعية، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في المراحل التالية:

- التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التمويل؛
- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل؛
- منح المساعدات المالية، وتتمثل في الأتي:

- 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600000 دينار جزائري؛
- 100% من تكلفة الاستثمارات غير المادية؛
- 20% من تكلفة الاستثمارات المادية.

ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل بـ 05 مليون دينار جزائري، كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحمل تكلفة اجر عامل متخصص لمدة سنتين من اجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة.

3. نتائج البرنامج

منذ بداية البرنامج وإلى غاية ماي 2010 فقد تم تسجيل النتائج التالية:[18]

أبدت 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف جاهز للدراسة أما 351 مؤسسة فقد انطلقت في إجراءات التأهيل. ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل. وهنا نلاحظ العدد القليل للمؤسسات الراغبة في الانضمام للبرنامج، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتوج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.

ثالثا: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010– 2014)

إن برنامج التأهيل الذي تم إطلاقه في بداية 2011 من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار يهدف بصفة عامة لتأهيل 20.000 مؤسسة وهذا خلال الخماسي 2010-2014.[19]

إن الانضمام لهذا البرنامج يرتكز على مبدأ طوعي للمؤسسة، ولهذا فقد تم تنظيم حملة إعلامية وتحسيسية واسعة خلال 2011، حيث تم إسناد أداة تأهيل هذا البرنامج إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفروعها الجهوية، أما المجلس الوطني لتأهيل هو الذي يصدر القرار النهائي وفقا للمقترحات المقدمة له في إطار انجاز مخططات التأهيل ويقرر منح المساعدات. إن دعم الدولة يتمثل بصفة كبيرة من خلال تخصيص غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 380 مليار دينار جزائري بمساهمات مبادرة وتخفيضات على فوائد القروض البنكية، إن تدخل الدولة له صفة تكميلية مقارنة بالموارد المالية الأخرى المعتمدة من طرف المؤسسة (التمويل الذاتي، القروض البنكية)، حيث توجه المساعدات لوضع تشخيص وصياغة مخطط تأهيل يغطي الاستثمارات المادية وغير المادية.

بالإضافة إلى ذلك قدمت الحكومة صلاحيات جديدة للوكالة حيث تسمح لها بتمويل بنفسها النشاطات المتضمنة في البرنامج مثل تحقيق التشخيص للمؤسسات المستفيدة، كما أعطت الحكومة تعليمات لإنشاء 15 فرعا جهويا جديد للوكالة إضافة إلى المديريات الجهوية الثمانية التي تنشط بغية ضمان الجوارية والتبسيط الضروري لإنجاح البرنامج، ومع عام 2012 قدمت 5000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة طلبات التأهيل الموجه حصريا للمؤسسات الاقتصادية وليس للمؤسسات التجارية، كما قامت الوكالة من جهة أخرى بـ 3420 مؤسسة جديدة نشأة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بجلبها إلى هذا الترتيب الجديد.

أما الإطار المؤسساتي الذي تم وضعه حساب خاص رقم 124-302 المعنون الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا طبق للمرسوم التنفيذي رقم 264-11 المؤرخ في 30 جويلية 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 4 جويلية 2006.

وبغية الوصول إلى حل بشان عائق الخاص بالعقار الاقتصادي وصعوبة الحصول عليه والذي شكل لوقت طويل سببا هيكليا لاختلال نظام الاستثمار، وبهذا الصدد وإضافة إلى زيادة الأغلفة المالية لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات فقد أطلقت الدولة برنامجا طموحا لإنجاز39 منطقة صناعية جديدة تتوفر وللمرة الأول على خدمات دعم الصناعة، حيث خصص لهذا البرنامج مساحة إجمالية تقدر بـ 9042 هكتار تغطي 33 ولاية تم إسناده إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

حتى تاريخ 29 فيفري 2012 كانت النتائج المنشورة على موقع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:[20]

- 747 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أعربوا عن رغبتهم في الانضمام إلى البرنامج؛
- 422 مؤسسة صغيرة ومتوسطة قدمت طلبات للحصول على العضوية في البرنامج؛
- 341 طلبا تم معالجتها أما عن طريق التشخيص المسبق أو ومضة تشخيصية أو إجراءات التأهيل؛

أما عدد التدخلات المتعلقة بـ 341 مؤسسة فقد بلغ 395 تدخل موزعة كما يلي:

- 174 ومضة تشخيصية للمؤسسات المصغرة؛
- 167 تدخل تشخيص لمسبق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 27 تدخل، إجراءات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وضع الاتحاد الأوروبي مع نتصف التسعينات القرن الماضي برنامجا للتعاون مع دول الحوض المتوسط في الميدان الاقتصادي والاجتماعي خصوصا، الهدف منه مساعدة الاقتصاديات المتوسطة غير الأوربية لتتأقلم مع التحول التدريجي لتنفيذ متطلبات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. هذا البرنامج يعرف باسم " برنامج الاتحاد الأوروبي للمعونة والتعاون " واختصارا ببرنامج ميدا Programme MEDA.[21]

1. برنامج ميدا 1 (1995–2000)

يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة 1995 الأداة المالية الرئيسة للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الاورو متوسطة وأنشطتها، وقد منحت في إطار هذا البرنامج مساعدات لكل من الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين.[22] كما هو موضح في الجدول رقم (03). أما الأهداف يرتكز هذا البرنامج على تحقيق ثلاثة أهداف هي:[23]

- تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم(03): برنامج دعم الشراكة الاورو متوسطية MIDA 1 (1995– 2000)

الوحدة مليون اورو

	Engagements	Paiements	%
Maroc	796,6	166,8	20,9
Algérie	194,2	30,4	15,6
Tunisie	503,6	183,9	36,5
Égypte	698,7	221,5	31,7
Jordanie	269	192,5	71,6
Liban	182	31,7	17,4
Syrie	137	0,3	0
Turquie	551,1	30,2	5,4
Cisjordanie/Gaza	207,7	85,2	41,0
Régional (assistance technique incluse)	577,8	277,9	48,1
TOTAL	4179,8	1220,5	29,2

Source: Rapport annuel du programme Meda 2000, Commission Des Communautés Européennes, Bruxelles, 2001, p: 14.

من خلال قراءتنا للجدول يتضح أن برنامج MEDA 1 رصد مبلغ التعهدات المحققة للدول المغاربية الثلاثة بـ 1248 مليون اورو وأن المبلغ المدفوعة فعلا هي 325.8 مليون اورو أي نسبة الأموال المدفوعة بالنسبة للتعهدات تقدر بـ 26% فقط

ويلاحظ أيضا أن الجزائر خلال هذا البرنامج قد تحصلت على مبلغ 30.4 مليون اورو من 197.2 مليون اورو كانت مخصصة أي ما نسبته 15.6 % فقط وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الدول المغاربية الأخرى تونس والمغرب. أما الدعم فقد كان مخصص لتوزيعه كما يبين الجدول رقم (04).

الجدول رقم(04): مجالات تدخل MEDI 1 في الجزائر

مجالات التدخل	المبلغ المخصص (مليون اورو)
تسهيل التعديل الهيكلي	30 مليون اورو
ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57 مليون اورو
دعم إعادة الهيكلة والخوصصة	38 مليون اورو
تحديث القطاع المالي	23 مليون اورو

المصدر: علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاوروميتوسطة**، مجلة أبحاث اقتصادية وأدارية، العدد 05، 2009، ص: 43.

2. برنامج ميدا 2 (2000 –2006)

يعد برنامج ميدا 2 (2000 – 2006) خليفة لبرنامج ميدا 1، حيث انه في ظل ميدا 2 تم توفير مبلغ قدره 5035 مليار اورو مقارنة بـ3.4 مليار اورو للبرنامج الأول، كما يرافق هذه المنح من الاتحاد الأوربي فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي. خلال ميدا 2 تم ضخ حوالي 90 % من الموارد المخصصة على مستوى التعاون الثنائي و10% الأخرى تم تخصيصها للأنشطة الإقليمية، وتتمثل أولويات توجيه هذه الموارد على المستوى الثنائي في عنصرين هما:[24]

- دعم التحول الاقتصادي والهدف هو الاستعداد لتنفيذ تجارة حرة عن طريق زيادة القدرة التنافسية؛
- تقوية التوازن الاجتماعي والاقتصادي والهدف هو تخفيف تكلفة التحول الاقتصادي،

وقد كانت النسبة بين الالتزامات والمدفوعات بالنسبة للجزائر تمثل 32% أي ما قيمته 232.8 مليون اورو التزامات مقابل 74.7 مليون اورو مدفوعات من خلال التعاون لميدا 2. إن نسبة استهلاك تعتبر متواضعة بالنسبة للبرنامجين بلغت حوالي 40 % أي اقل من النصف من المستوى العام.

جدول رقم (05): برنامج دعم الشراكة الاورو متوسطية MEDA 2 (2000– 2006)

*الوحدة مليون اورو

السنة / البلد	2000	2001	2002	2003	2004	المجموع	الدفع	نسبة الدفع %
الجزائر	30.2	60	50	41.6	51	232.8	74.7	32.1
المغرب	140.6	120	122	142.7	151.8	677.1	443.2	65.4
تونس	75.7	90	92.2	48.7	22	328.6	320.7	97.5
المجموع	246.5	270	264.2	233	224.8	1238.5	838.5	67.7

المصدر: علي لزعر، بوعزيز ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.

خاتمة

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، إضافة إلى مرونتها وقدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات غير أن واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري يكشف العديد من النقائص والصعوبات التي تعيقها عن تحقيق دورها بفعالية، وقناعة من الدولة الجزائرية بأهمية هذا القطاع فقد سعت جاهدة إلى رفع العراقيل عنه من خلال تجسيد سياسة لتأهيل هذا النوع من المؤسسات وتعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية والخروج بها من دائرة الصعوبات ومحاولة استغلالها في بناء اقتصاد قوي وتنويع النسيج الصناعي الوطني وعليه كما قلنا فقد تبنت السلطات مجموعة من البرامج التي تدخل في صلب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد اختلفت هذه البرامج سواء كانت وطنية أو دولية في إطار شراكة إلا أنها كانت لها هدف واحد هو النهوض بهذه المؤسسات.

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة مرحلة انتقال لهذه المؤسسات من مستوى إلى مستوى أخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيرتها في العالم، رغم تنوع البرامج المطبقة في الجزائر فان الاستفادة منها كانت محدودة حيث اغلب نسب تطبيق هذه البرامج كانت ضئيلة مقارنة مع حجم البرامج بالإضافة إلى كون هذه البرامج أصلا من ناحية الحجم غير كافية لمستوى المرغوب الوصول إليه من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه لابد من إعادة النظر في حجم برامج المطبقة مستقبلا مع تفعيل اليات تطبيقها والقيام بالتغذية العكسية لها بشكل مستمر حتى نتأكد من التطبيق السليم لها والمواصلة والاستمرار في المسار نحو تحقيق الأهداف المنشودة من خلال البرامج المطبقة.

التهميش والمراجع

1. سمير هربان، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 2015، ص: 22.
2. محمد مولود غزيل، **دور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصورة الذهنية والميزة التنافسية**، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص: 101.
3. ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، 2009، ص: 274.
4. الأخضر بن عمر، علي باللموشي، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادى يومي 05-06 ماي 2013، ص: 05.
5. سعيداني محمد السعيد، **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر، 2014، ص ص: 13-14.
6. خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص: 102.
7. قريش سليمة، غدير احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة 18.17 افريل 2007.

8. Publication trimestrielle du ministère de l'Industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'Investissement. Avril 2012. WWW.MIPMEPI.GOV.DZ.P37.

9. Abdelhak lamiri . **management de l'information redressement et misse a niveau des entreprise**. OPU، Alger، 2003، P171.

10. قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 افريل 2006، ص: 4.

11. حسين يحي، **قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013، ص: 186.

12. حسين يحي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 193.

13. ابتسام بوشريط، " **آلية تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**" مذكرو مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص ص: 36،37.

14. مدخل خالد، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2005-2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 111.

15. مدخل خالد، ص: 111.

16. عليواش امين عبد القادر، ص: 138.

17. عليواش امين عبد القادر، ص: 141.

18. سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME 2**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص: 04.

19. Publication trimestrielle du ministère de l'Industrie de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'Investissement. Avril 2012.P35.

20. حسين يحي، **مرجع سبق ذكره**،ص: 230.

21. حسين يحي، **مرجع سبق ذكره**،ص: 169.

22. غدير احمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، 2007، ص: 72.

23. عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دول، جامعة وهران، 2010، ص: 164.

24. غدير احمد سليمة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 73.